

المحور الثاني: النفقات العامة للدولة

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية حول النفقات العامة

أولاً- تعريف النفقات العامة

النفقة العامة هي استعمال هيئة عامة مبلغاً من النقود لسد حاجة عامة، ومن هذا التعريف يتبين لنا أنه لكي يتصف إنفاق ما بصفة العمومية، ينبغي أن يتوافر فيه العناصر التالية

1- أن يكون هناك استعمال لمبلغ من النقود: لكي توجد نفقة عامة لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمناً لشراء المواد والأدوات والخدمات لسد الحاجات العامة، وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة عن غيرها من الوسائل التي كانت تستعمل قديماً كالعمل سخرة أو الحصول على مواد دون ثمن، وقد تم الاستغناء عن هذه الوسائل لمنافاتها لطبيعة التعاملات في العصر الحديث.

2- أن يتم هذا الاستعمال بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، والمقصود بمؤسسات الدولة جميع الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالبلديات والدوائر والأشخاص المعنوية التابعة لها كالمؤسسات العامة وغيرها من المؤسسات، فيجب إذن أن تتم النفقة من طرفها وليس من طرف الأفراد والخواص

3- أن يكون الهدف من الإنفاق هو سد إحدى الحاجات العامة: وذلك نظراً لأن مصدر تمويل هذا الإنفاق هو الضرائب المحصلة من الأفراد، فيجب أن يعود هذا الإنفاق بالنفع عليهم جميعاً، وليس لمصلحة خاصة تحقيقاً للمساواة والعدالة، وذلك كأن يكون الإنفاق للحاجات الأولية للدولة كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء والحاجات الضرورية للأفراد التي لا يستطيع عامتهم توفيرها فيما لو تركت للجهود الخاصة، كمؤسسات التعليم والثقافة، وإعانة الأفراد لدى بلوغهم سن لا يستطيعون فيها الكسب عن طريق الضمان الاجتماعي وتأمينات العجز والمرض والشيخوخة، إلى جانب ما تفرضه تطورات الحياة الحديثة على الدولة وتمكنها مواردها من تحقيقه.

ثانياً- حدود النفقات العامة والعوامل المؤثرة فيها

يقصد بحدود النفقات العامة تلك العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، وبمعنى آخر، فإنه بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الاقتصادية، يثور التساؤل حول مدى ونطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تتكفل بها الدولة وتساهم في إشباعها، بالإضافة إلى القيود التي ترد على النشاط المالي للدولة، وتتمثل تلك المحددات في المذهب الاقتصادي للدولة والطاقة المالية للدولة بالإضافة إلى مستوى النشاط الاقتصادي فيها.

فالهدف الأساسي من الإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة، فالى أي حد يجوز للدولة أن تذهب في إشباع هذه الحاجات، وما هو الحد الذي ينبغي لها أن تقف عنده؟ من هنا فإن حدود النفقات العامة تظهر من ناحيتين: ناحية سياسية وأخرى مالية، فمن الناحية السياسية فإن اعتبار حاجة ما حاجة عامة مسألة سياسية تختلف حسب اختلاف الأنظمة، وكذلك قدرة الدولة في الإنفاق لسد هذه الحاجة تتوقف على قدرتها على الحصول على الموارد الضرورية وهي مسألة مالية، وبالتالي يمكن التمييز بين حدود النفقات العامة من الناحية السياسية والمالية كما يلي:

حدود النفقات العامة من الناحية السياسية: هناك نظريتان متعارضتان فيما يتعلق بالنفقات العامة : -1 النظرية الفردية والنظرية الاشتراكية، أما النظرية الفردية فتوسع مدى نشاط الأفراد إلى أقصى الحدود، بينما تضيق من مجال النشاط الحكومي على أساس أن الحرية للأفراد في ممارسة الأنشطة المختلفة أدعى إلى زيادة الإنتاج ورفاهية المجتمع، أما النظرية الاشتراكية فهي توسع من نشاط الدولة لأنها أقدر من الأفراد على تنظيم وتحقيق التعاون فيما بينهم، دون استغلال أحد منهم للآخر أو تمييز طبقة على أخرى.

حدود النفقات العامة من الناحية المالية: تتوقف قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق على تقديراتها -2 الإنتاجية في المستقبل، وهذه تتوقف بدورها على ما في الدولة من موارد طبيعية لم تستثمر وعلى الكفاية الإنتاجية لأعوانها الاقتصاديين وإذا كان لدى الدولة موارد طبيعية اقتصادية لم تستثمر، ولكن مقدرة الأعوان الاقتصاديين الإنتاجية ضعيفة فإنها تستفيد كثيراً من التوسع في الإنفاق العام.

أما الدولة التي يتمتع فيها الأعوان الاقتصاديين بمستوى عال من الكفاية الإنتاجية ولكن لم يعد بها غير القليل من الموارد الطبيعية التي تستثمر، فإنه يمكن التوسع في الإنفاق مع مراعاة الجذر من الاندفاع فيه. أما الدولة الفقيرة من حيث الكفاءة الإنتاجية العالية والموارد الطبيعية، فهذه ينبغي أن تتفق بكثير من الحذر. إذا لا تحتمل إمكانياتها الإنتاجية التوسع في الإنفاق كالدولة الغنية.

يتبين من ذلك أن الدولة تستطيع أن تتوسع في الإنفاق إلى الحد الذي تسمح به مواردها الطبيعية وكفاءة أعوانها الاقتصاديين الإنتاجية.

مع ذلك فإن المصدر الرئيسي للنفقات العامة هو الضرائب، وهي تحمل في جوانبها تضحية من جانب الأفراد الذين يتحملون أعباءها، فلا ينبغي على الدولة أن تغالي فيها إلا إذا كان عائدها عليهم نفعاً أكبر، ويراعى في ذلك كل من مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني وطريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

لذلك ينبغي على الدولة مراعاة زيادة الدخل النسبي، وذلك بزيادة القوى المنتجة وتقليل التباين بين دخول الأفراد، بنقل القوى الشرائية من الأشخاص الذين تقل لديهم منفعتها الحدية إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة.

ويمكن توضيح عدد من العوامل التي تؤثر في حدود الإنفاق العام من خلال الشكل الموالي

العوامل التي تؤثر في حدود الإنفاق العام

العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام

الفلسفة الاقتصادية للدولة	تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي	المقدرة المالية للدولة
الدولة الحارسة	وعلاقته بالدورة الاقتصادية	- المقدرة التكاليفية -
الدولة المتدخلة	(حساسية الإنفاق العام لمختلف	- المقدرة الاقتراضية -
(الدولة المنتجة)	المتغيرات-	

المصدر :نوزاد عبد الرحمن الهيتمي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2006، ص43

ففي الدول النامية، تعتبر المقدرة المالية للدولة من أهم العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العام، حيث أن مستوى النشاط الاقتصادي يعتبر ضعيف لا يصل في أغلب الحالات إلى مستوى التشغيل، باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي ضعيفة ومستويات التنمية منخفضة كما أن الأداء الاقتصادي لا يحقق الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وبالتالي فإن تدخل الدولة يصبح ضرورة حتمية في حالة حصولها على موارد مالية كافية.

يمكن توضيح أهم العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة، والمتمثلة في المقدرة التكاليفية والمقدرة الاقتراضية من خلال الشكل الموالي

العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة

المقدرة المالية للدولة	
المقدرة التكاليفية	المقدرة الاقتراضية
الحصيلة الضريبية	المقدرة الادخارية

ضمن القدرة التحملية

- حجم الادخار

طرق توزيع المدخرات -

المستوى الكلي

المستوى الجزئي

الدخل الوطني

الدخل الفردي

الحصيلة الضريبية المثلى طبيعة الدخل وطرق استخدامه

.المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص47

إن المقدرة التكلفة والتي تسمى المقدرة الضريبية تمثل قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء ضريبية دون إحداث أية ضغوط اقتصادية واجتماعية أو سياسية غير مرغوب فيها، ومؤشرها نسبة إجمالي الضرائب المحصلة إلى الدخل الوطني، أما المقدرة الاقتراضية فهي القروض العامة التي يمكن أن تحصل عليها الدولة، وتعتبر القروض العامة وسيلة فعالة لتجميع المدخرات التي لا تستطيع الضرائب الوصول إليها، لكن ليست موردا من الموارد العادية، فالدولة ملزمة برد الدين وخدمته، لذا تسمى بالمقبوضات اللاإيرادية أو الضرائب المؤجلة، وتتوقف المقدرة الاقتراضية للدولة على العديد من العوامل كحجم الادخار الوطني، توزيع الادخار القومي بين الإقراض الخاص والإقراض العام وقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل التزامات خدمة القروض (دفع الفوائد ورد الأصول).

ثالثا - ضوابط النفقات العامة

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة للعديد من الضوابط التي يجب مراعاتها والالتزام بها من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من النفقات العامة وبالكفاءة والفعالية المطلوبة، وذلك من خلال الاقتصاد في النفقة قدر الإمكان بالإضافة إلى إشباع الحاجة العامة. فلكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المنشودة منه، يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية، الأمر الأول هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، والأمر الثاني أن يتم ذلك عن طريق الاقتصاد في النفقات، لذلك من الضروري وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة، التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

ضابط المنفعة: إذا كانت النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، فإنها لا يمكن أن تكون مبررة إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق مصالح بعض الأفراد أو المجموعات أو فئات دون البعض الآخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية .

وعليه فإن الهدف الأساسي للإنفاق العام هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، على العكس من النفقة الخاصة التي تصرف لتحقيق أهداف فردية ولغرض الحصول على مردود شخصي، وهنا يثار موضوع آخر وهو تحديد أولويات الإنفاق العام، إذ على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اقتصادية واجتماعية ممكنة، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة، الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة بالإضافة إلى الأخذ بالاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية.

وهناك اتجاهين لقياس وتقييم مدى تحقيق المنفعة من الإنفاق العام وهما:

الاتجاه الشخصي: يتعلق بقياس المنفعة المحققة من الإنفاق من خلال المقارنة بين الناتج المحلي * الاجتماعي المتولد من ممارسة الحكومة للإنفاق العام والناتج المتولد عندما يترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، وهذا الاتجاه صعب التطبيق من الناحية العملية، وتكمن صعوبته في عدم القدرة على القيام بالمقارنة نظرا لكون التقديرات غير ممكنة.

الاتجاه الموضوعي: يعتمد هذا الاتجاه على قياس المنفعة من الإنفاق العام من خلال متابعة معدلات * النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل الوطني والتي تنتج عن الزيادة في الإنفاق العام، فإذا حدثت زيادة في معدل النمو بالتوازي مع زيادة الإنفاق يوصف هذا الأخير بأنه يحقق المنفعة، ويؤخذ على هذا الاتجاه أنه يركز فقط على الجوانب الاقتصادية البحتة وإهمال الجوانب الأخرى وبالأخص الاجتماعية منها.

ضابط العقلانية الاقتصادية في النفقة: تعد العقلنة الاقتصادية في النفقة العامة من الشروط الضرورية -2 الواجب توفرها في النفقات العامة، ويقصد بالاقتصاد في النفقات العامة التزام القائمين على عملية الإنفاق بالحفاظ على المال العام من خلال تجنب كل أشكال التبذير والإسراف وتحقيق مستوى عالي من الكفاءة والفعالية، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود الإنفاق، وباختصار يمكن القول أن الاقتصاد في النفقات العامة يستلزم من القائمين على ذلك البحث عن كيفية تحقيق أكبر المنافع الممكنة بأقل التكاليف الممكنة.

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس مدى العقلانية الاقتصادية في النفقات العامة، من بينها:

مؤشر إنتاجية الإنفاق العام: يعبر عنها بالعلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام * والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي، ولكي يتم رفع إنتاجية الإنفاق العام فإن ذلك يتطلب تقليص الموارد المالية المولدة لهذا الناتج.

مؤشر الإنفاق العام الاستثماري: يمثل هذا المؤشر قياس العديد من جوانب المشاريع الاستثمارية * العامة، كقدرة المشروع على استيعاب العمالة المحلية، أو توفير رصيد من العملات الأجنبية أو سد احتياجات السوق المحلية...الخ

يمكن تحقيق كل من المنفعة من الإنفاق العام والاقتصاد في النفقات من خلال توفير وسائل تجبر الحكومة على التقيد بهذه الضوابط، ويكون ذلك من خلال إيجاد أطر قانونية وتشريعية توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية، ولذلك يجب تفعيل الرقابة على كل العمليات التي تتم خلال مختلف المراحل، ويمكن توضيح وسائل ضبط الإنفاق العام من منظور الرقابة كما يلي

الشكل رقم 01-03: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

وسائل ضبط الإنفاق العام

الرقابة الإدارية	الرقابة المحاسبية	الرقابة التشريعية
المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص42		

المحاضرة الثانية: الآثار الاقتصادية التي تحدثها النفقات العامة

في مختلف اقتصاديات العالم، تعتبر النفقات العامة للدولة من بين أهم مكونات حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد، حيث أن قيام الدولة بالإنفاق بمختلف أشكاله (إنفاق جاري أو استثماري) على مختلف أوجه النشاط التي تقوم بها في سبيل تقديم الخدمات العامة والبنية الأساسية ومختلف الأنشطة الحكومية، وبالتالي فإن النفقات العامة للدولة تحدث العديد من الآثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بطرق مباشرة وغير مباشرة، ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي

أولاً- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

يمكن حصر الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة في تلك الآثار التي تحدثها على حجم الإنتاج الوطني من خلال التأثير في قدرة ورغبة الأفراد أو الأعوان الاقتصاديين في العمل والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى تأثيرها على عملية تحويل عناصر الإنتاج وحركيتها، كما تؤثر النفقات العامة للدولة على حجم الاستهلاك الوطني من خلال الاستهلاك العام والمتمثل فيما تستهلكه الهيئات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى التأثير على الاستهلاك الخاص من خلال إعادة توزيع الدخل التي يتم توجيهها نحو الاستهلاك.

سنقوم فيما يلي بتوضيح مختلف الآثار التي تحدثها النفقات العامة على كل من الإنتاج والاستهلاك الوطني:

الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني: يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات - 1 التي تنتج داخل دولة ما، خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون، سنة والتي يمكن تقييمها نقداً، وتحدث النفقات العامة آثارا مباشرة في الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي :

أ- **أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:** إن دور النفقات العامة في رفع قدرة الأفراد على العمل يتضح من خلال رفع القدرة والكفاءة المهنية لهؤلاء الأفراد، وتتخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو العيني، فالشكل النقدي للنفقات العامة يمثل الإعانات والمنح والمعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني للنفقات العامة فيتمثل في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل، وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدخول.

كما أن النفقات العامة للدولة من أجل أداء وظائفها التقليدية كالدفاع والأمن والعدالة، تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهيئ الظروف اللازمة لقيام الأعوان الاقتصاديين بأداء أنشطتهم، فهي توفر الأمن والاستقرار للقيام بمختلف الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي تزيد هذه النفقات من قدرة الأفراد على الحصول على المداخل بأشكالها المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية قيام الأفراد بالادخار وبالتالي على القيام بالاستثمار، إذا تم توجيه تلك المدخرات القابلة للاستثمار نحو المؤسسات المالية العامة أو الخاصة التي تعمل في مجال تمويل الاستثمار، وبالتالي فإن تأثير النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل، وكذلك في قدرتهم على الادخار والاستثمار، ينتقل ليصيب الإنتاج الوطني ككل.

تجدر الإشارة إلى أن درجة التأثير التي تحدثها النفقات العامة على تلك المتغيرات تخضع للعديد من المتغيرات الأخرى في المجتمع، كالميل الحدي للاستهلاك أو الادخار، بالإضافة إلى مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لتطور كل من الادخار الذي يوفر موارد يمكن توجيهها لتمويل الاستثمارات الجديدة، والاستهلاك الذي يعتبر زيادة في حجم الطلب الكلي.

ب- **أثر النفقات العامة على رغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار:** تحدث النفقات العامة كذلك أثرا إيجابيا على رغبة الأفراد في العمل بصفة عامة، فمن خلالها تتم الزيادة في دخول الأفراد على اختلاف أنواعها، وذلك كمقابل لجهودهم المبذولة ومساعدتهم الجادة المقدمة، والتي من شأنها أن تزيد في رغبة الأفراد في العمل، علاوة على ما يتلقوه من توفير لشروط وظروف مشجعة على العمل بسبب الإنفاق العام على)، الخدمات الأساسية الضرورية (التعليم، خدمات صحية

كما تؤدي النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتفانى ويدع في العمل، فالزيادة في مداخيلهم تسمح في زيادة ادخاراتهم من خلال رفع الجزء المخصص للادخار من المداخيل التي يتلقونها.

كما تؤدي النفقات العامة إلى الزيادة في رغبة الأفراد على الاستثمار، ما إذا كانت هذه النفقات حافزا قويا للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم، لأنهم يقبلون على ذلك بكل تفاؤل ما دام هذا الإنفاق سيعود عليهم بنفع مادي مباشر، كحصولهم على الإعانات أو مساندة من طرف الدولة للمستثمرين في حالات معينة.

ج- آثار النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج: تحدث النفقات العامة أيضا آثار على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على انتقال عناصر الإنتاج من مكان لآخر ومن قطاع لآخر، وذلك على النحو التالي إن قيام الدولة بوظائفها الأساسية يركز على إشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف المسطرة، الأمر * الذي يتطلب إعادة النظر في توزيع عناصر الإنتاج من مرافق عامة ووسائل الإنتاج لتساهم في بعث الحركية الاقتصادية.

تؤثر النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج إلى بعض الاستخدامات التي يعزف عنها القطاع * الخاص، أو يتوجه إليها بشكل أقل كمشاريع البحث العلمي والتدريب والتعليم والصحة، نظرا للصعوبات الموجودة بها كضخامة الاستثمارات التي تتطلبها وقلة الأرباح التي تحققها في الآجال القصيرة، وبالتالي فإن قيام الدولة بالإنفاق على هذه المجالات يكون له أثر إيجابي على الإنتاج الوطني.

كما تقوم الدولة بالإنفاق في بعض الحالات من أجل إنتاج السلع والخدمات ذات المنفعة الكبيرة * للمواطن مما يزيد الطلب عليها، وبالتالي يحدث أثر إيجابي على الإنتاج الوطني من خلال انتقال وسائل وعناصر الإنتاج المخصصة لإنتاج هذه السلع والخدمات.

في بعض الأحيان تؤدي النفقات العامة إلى انتقال وسائل الإنتاج من مناطق إلى أخرى، كاستجابة * لبعض التحفيزات التي تقدمها الدولة من خلال سياستها الانفاقية، كإعانات الموجهة إلى المناطق التي تتميز بمستويات تنمية منخفضة، وذلك لمحاولة إحداث التنمية بها، ورفع مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق خلق مناصب الشغل، وبذلك يحدث أيضا أثر إيجابي على الإنتاج الوطني.

الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك: إذا كان للنفقات العامة أثرها على الإنتاج الوطني، 2- فإنها تؤثر أيضا في مستوى الاستهلاك الوطني بشكل مباشر، وذلك عن طريق ما تحققه من زيادة أولية في الطلب الكلي على الأموال للاستهلاك نتيجة للإنفاق العام سواء الاستهلاك العام أو الخاص، ويقصد بالآثار

المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، أي التي تتم من خلال دورة الدخل، ويحدث أثر الإنفاق العام على الاستهلاك كما يلي

بالنسبة للاستهلاك العام: ويبدو أثر الإنفاق العام على الاستهلاك العام من خلال ما تقوم به الدولة * في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق يتخذ صورة شراء سلع وخدمات أو مهام تتعلق بأداء الوظائف العامة أو لأعمال المرافق والمشاريع العمومية

بالنسبة للاستهلاك الخاص الناتج عن توزيع الدخل المخصصة للاستهلاك: وتظهر هذه الآثار عند * قيام الدولة بتخصيص جزء من النفقات لدفع المعاشات والأجور والمرتبات لموظفيها الحاليين والسابقين، بحيث يتجه جزء من هذه المداخل التي تتحقق لدى الأفراد إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات

وبالتالي فإن أثر الإنفاق العام على حجم الاستهلاك في الاقتصاد يبدو واضحاً وذو أثر مباشر، نظراً لكونه يؤثر مباشرة في توجيه جزء من الإنفاق سواء العام أو الخاص نحو الإنفاق الاستهلاكي، وبالنسبة للأفراد فذلك أيضاً يخضع بالدرجة الأولى إلى متغيرات تتعلق بالميل الحدي للاستهلاك ومدى ارتفاع أو انخفاض المداخل مقارنة بالحاجات الاستهلاكية للأفراد

أثر النفقات العامة على الادخار الوطني: تحدث النفقات العامة آثار مختلفة على الادخار الوطني، -3 ويكون ذلك من خلال

- الأثر الذي تحدثه على مستوى حجم الادخار الوطني -

- الأثر الذي تحدثه في الميل للادخار -

حيث يؤدي الإنفاق العام المنتج (ذو الطابع الاستثماري) (إلى زيادة الدخل الوطني، وذلك من خلال تقوية القدرة الادخارية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى أن زيادة الدخل الوطني الناتجة عن الإنفاق، والتي تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، سوف تؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار على حساب الميل للاستهلاك، وهو سلوك طبيعي وفق نظرية سلوك المستهلك، كما يولد الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف شرائها، مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع

الآثار المباشرة للنفقات العامة على إعادة توزيع الدخل: يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، تغيير -4 حالة توزيع الدخل الوطني عن طريق تدخل الدولة، ويتم ذلك باستخدام الوسائل المالية وغير المالية، حيث أن توزيع الدخل في هذه الحالة يكون ضمن مستويين، توزيع أولي للدخل وإعادة توزيع للدخل، وفي كلتا الحالتين تتدخل الدولة عن طريق النفقات العامة بطرق مباشرة وغير مباشرة

أ- تدخل الدولة في التوزيع الأولي للدخل: في هذه الحالة يتعلق بالتوزيع بين المنتجين، والتأثير فيه من طرف الدولة يكون كما يلي:

عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن * هذه النفقات الإنتاجية تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج كالأجور والفوائد والربوع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين عن طريق تحديد مكافآت عوامل الإنتاج، ويتخذ التحديد أحد الشكلين، مباشر وغير مباشر، فالتحديد * المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) (وتحديد الفائدة) (وضع حد معين لسعر الفائدة السائد) (وتحديد الإيجارات) (تثبيت نسب معينة للإيجار) (وتحديد نسب الأرباح) (السماح بتوزيع نسب معينة من الأرباح)، فتحدد أي نوع من عائدات العوامل المذكورة، يؤثر في نصيب ذلك العامل من الدخل الوطني، وبالتالي فإن تفضيل الدولة لأحد العوامل يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني لمصلحته، أما التحديد غير المباشر، فيكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة، بحيث يترتب عن التدخل في الأسعار التأثير في عوامل الإنتاج ومن ثم التأثير في توزيع الدخل فيما بينها

ب- تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل: في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخل النقدي والعينية الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، وتعتمد الدولة بشكل كبير الأدوات المالية في إعادة التوزيع، يتم ذلك عادة بغرض رفع المستوى المعيشي للمستهلكين وتحقيق الرفاهية لمختلف أفراد المجتمع وتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن للحاجات

وتختلف مساهمة النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل من النفقات الحقيقية إلى النفقات التحويلية، فالنفقات التحويلية لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، فهي تقتصر على تحويل جزء من الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، أو فيما بين الفروع الإنتاجية المختلفة، وتنقسم هذه النفقات إلى النفقات التحويلية الاجتماعية والنفقات التحويلية الاقتصادية والنفقات التحويلية المالية، وتعتبر النفقات التحويلية أداة هامة من أدوات إعادة توزيع الدخل، وتزداد أهميتها كلما زادت المبالغ المخصصة لها. أما النفقات الحقيقية فهي تلك النفقات التي تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، أي أنها تؤدي إلى خلق دخول جديدة، وهو ما يعني أنها تساهم أيضا في التوزيع الأولي للدخل

ثانيا- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

بالإضافة للآثار المباشرة للنفقات العامة على كل من الإنتاج والإستهلاك، فإن لها النفقات آثار غير مباشرة تحدثها على الإنتاج والإستهلاك، ويكون الأثر المباشر للنفقات العامة من خلال الأثر الخاص بعاملتي

المضاعف والمعدل، ويرتبط أثر الإنفاق العام على الإستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج، وذلك نتيجة لفعل كل من العاملين المذكورين معا.

أثر المضاعف: لقد تم إدراج فكرة المضاعف في التحليل الاقتصادي، كمحاولة لقياس العلاقة الكمية -1- الموجودة بين الزيادة في حجم الاستثمار والزيادة في التشغيل، فقد عرّف الاقتصادي الانجليزي "كينز" في تحليله لمفهوم المضاعف، على أنه ذلك التغير في الناتج الذي يحدث نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أساسى لحدوث أثر المضاعف، ونتيجة لذلك فإن حجم المضاعف يرتبط أساسا بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر على حجم استهلاكهم.

من هذا المنطلق، فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يشير إلى ذلك التغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتغير الإنفاق العام، وبعبارة أخرى فإن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل الوطني والزيادة الأولية في الإنفاق، وحسب كينز فإن أثر المضاعف يتأثر بدرجة كبيرة بالميل الحدي للإستهلاك، حيث كلما ارتفع الميل الحدي للإستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف.

أثر المعدل (المسارع): يعني اصطلاح المعدل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو -2- نقصه على حجم الاستثمار. فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية النهائية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع التي زاد عليها الطلب. يبين المعدل أثر التغير في الإستهلاك على الاستثمار، وتسمى هذه الظاهرة بمبدأ تعجيل الطلب المشتق، لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له، فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري، وعليه فإن زيادة النفقات العامة تسمح من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الإستهلاك، بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية أكبر. يتوقف أثر المعدل على اعتبارات عديدة أخرى، أهمها ما يتعلق بطرق الإنتاج والأساليب الفنية المستخدمة في العملية الإنتاجية التي تختلف من بلد لآخر ومن قطاع لآخر، واعتبار كذلك ما يتوافر من مخزون السلع الاستهلاكية ومقداره وما يتوافر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة وحجمها، إذ أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات تحد من أثر المعدل بعكس عدم توافرها، كما تتوقف هذه الآثار على تقديرات منتجي السلع الاستهلاكية لاتجاهات الزيادة في الطلب عليها، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أو طارئة لا تدفع هؤلاء المنتجين إلى زيادة حجم استثماراتهم، أما إذا كانت ذات طبيعة مستمرة فهي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات.

تجدر الإشارة إلى أن الآثار الاقتصادية للإنفاق العام مختلفة ومتعددة ولا يمكن تحديدها، بحيث لا يمكن تخصيص نوع معين من أنواع النفقات لإحداث آثار اقتصادية معينة، فكل نوع من أنواع النفقات العامة يترتب

عليه آثار اقتصادية في سائر مستويات النشاط الاقتصادي وبدرجات متفاوتة، ويختلف تأثيرها كذلك على متغير معين نسبة إلى المتغيرات الأخرى، وكذلك من فترة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

المحاضرة الثالثة: آثار النفقات العامة على التنمية الاجتماعية

تقوم الدولة بدور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وترجع أهمية هذا الدور إلى المبالغ التي تنفقها من أجل إحداث التوازن الاجتماعي والإنفاق على الخدمات العامة، ويطلق على النفقات العامة التي تنفقها الدولة لإحداث التنمية الاجتماعية بالنفقات الاجتماعية، ويقصد بالنفقات الاجتماعية تلك النفقات العامة المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، والمتمثلة في الحاجات العامة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد، عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة والتضامن الاجتماعي من خلال مساعدة بعض الفئات التي تحتاج إلى الدعم والمساندة.

فالدولة تعتبر الضامن لحقوق الفئات الضعيفة في المجتمع والحافظ لها، وبالتالي فإنه من مسؤولياتها أن تضمن تقديمًا ووصولًا متساويين إلى خدمات جيدة، كالنقل والصحة والتعليم والطاقة والمياه والإسكان، فضلاً عن الضمان الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي بما يتطلبه ذلك من إعادة لتوزيع الدخل الوطني باتجاه المساواة وتوجيه النفقات العمومية لرفع المستوى المعيشي لمختلف أفراد وفئات المجتمع، وبالأخص في أوساط الطبقات الفقيرة. تسمى النفقات العامة الاجتماعية بالاستثمارات الاجتماعية الأساسية، وهي تلك النفقات التي تستهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية في الدولة، وذلك عن طريق تحسين ظروف معيشة السكان ورفع مستواهم الثقافي والصحي، وتضم النفقات العامة الاجتماعية نوعين من النفقات:

النوع الأول: يخصص لإنتاج السلع والخدمات التي تستخدم لتحقيق أغراض اجتماعية، خاصة تكوين رأس المال الإنساني، ويتمثل هذا النوع من الإنفاق في تلك المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة والتعليم والثقافة والإسكان وغيرها من الخدمات الأساسية.

النوع الثاني: يخصص لإعطاء إعانات اجتماعية، سواء كانت عينية أو نقدية، للطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض والشيخوخة والبطالة، وخفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة، ويسمى هذا النوع من الإنفاق بالتأمين أو التضامن الاجتماعي.

يتضح الدور التنموي الاجتماعي للنفقات العامة للدولة من خلال أساليب الدعم التي توجه خصيصاً لدعم المستهلك، حيث تقوم الحكومة بدعم السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك، وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي لبعض أو كل فئات المجتمع، وتخفيض حدة الفقر وتعديل توزيع الدخل، ويعرف الدعم الموجه

للمستهلك بأنه تلك التحويلات التي تتحملها الدولة لصالح المستهلك مباشرة، سواء في شكل نقدي أو شكل عيني في مرحلة توزيع السلعة.

فالدعم العيني يتمثل في دعم السلع والخدمات، وحصول الفرد عليها بأسعار منخفضة عن السعر السائد في السوق، أو الحصول عليها مجاناً بالنسبة للمستهلك النهائي، وهذا ما يزيد من دخله الحقيقي ممثلاً في زيادة السلع والخدمات التي يحصل عليها بعد الحصول على الدعم مقارنة بما كان سيحصل عليه بدون دعم، وتقدم الدولة هذا النوع من الدعم على أساس الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع من تقلبات العرض والطلب في السوق، وما ينجم عنها من عدم قدرة بعض فئات المجتمع على الحصول على سلع معينة هامة تمثل عنصراً رئيسياً من بنود ميزانية الأسرة.

يصنف الدعم العيني ضمن شكلين، دعم كميات محددة من السلع والخدمات ودعم غير محدد لتلك السلع والخدمات، ويفضل تقديم الدعم لكميات محددة على أساس أن الدعم غير المحدد يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من طرف المستفيدين من الدعم إلى كميات أكثر من احتياجاتهم الحقيقية. ولكن قد يتم اللجوء إلى الدعم غير المحدد بسبب انخفاض دخول غالبية أفراد المجتمع، بحيث تعد الغالبية العظمى من أفراد المجتمع فقراء، أو أن توجه الحكومة يتمثل في رفع الطلب على السلعة أو الخدمة المعنية بالدعم.

أما الدعم النقدي فيتمثل في منح مدفوعات نقدية مباشرة للفقراء، كدعم العائلات التي تعول أطفالاً وإعانات الضمان الاجتماعي ومعاشات المحاربين القدامى ودعم الدخل المكتسب، وقد تلجأ الدولة إلى هذه السياسة من سياسات الإنفاق العام لتكملة أو تعويض الدعم العيني في حالت معينة.

وتتعدد مجالات التنمية الاجتماعية وتتشابك وتتداخل مع مجالات التنمية الاقتصادية، لأن التأثير متبادل من أجل إحداث الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها كل الدول، وتضم التنمية الاجتماعية كل من مجالات الصحة، التعليم، الإسكان، النقل والمواصلات وغيرها من المرافق المتعددة التي يطلق عليها الاقتصاديين بتكوين رأس المال الإنساني، كما تضم مجالات التنمية الاجتماعية الإعانات النقدية والعينية التي تمنحها الدولة للطبقات الفقيرة، وتهدف إلى رفع المستوى المعيشي لتلك الطبقات في إطار التكافل والتأمين الاجتماعي.

يمكن القول أن دور الإنفاق العام في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية، والمتمثلة في حصول جميع أو بعض أفراد المجتمع على السلع الضرورية والخدمات الأساسية (كالحصول على السلع الغذائية الأساسية والأدوية والتعليم والصحة والثقافة وغيرها) (الرفع المستوى المعيشي لديهم، يعتبر دوراً مهماً، كما أن هذا النوع من الإنفاق لا يتم تحمله من طرف جهات أخرى كالقطاع الخاص، ويعتبر ضروري لتحقيق التنمية

الاجتماعية التي تعتبر عاملا مهما وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق التنمية بمفهومها الشامل في المجتمع.